الأمم المتحدة

E/ECA/ARFSD/2/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 May 2016

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

المتابعة والاستعراض المتكاملان لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

أولاً- مقدمة

١- تشمل المتابعةُ والاستعراضُ الرصدَ والتقييمَ والإبلاغَ بشأن التقدم المحرز في مجال التنفيذ. وتنص خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على المتابعة والاستعراض على المستويات المعنية. فقد صُممت المتابعة والاستعراض لكلا الخطتين ليس فقط لضمان بقاء البلدان على المسار الصحيح وتحسين التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات المنصوص عليها في الوقت المقرر، ولكن أيضاً باعتبارها آليات للمساءلة. وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ الحكومات إلى تحمل مسؤوليتها الأساسية المكلفة بها المتمثلة في المتابعة والاستعراض على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وتطلب منها تنفيذها بطريقة منتظمة والمساءلة أمام المواطنين. وسيجرى رصد وتقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ على المستويات الوطني والإقليمي (على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية) والقاري. ووفقاً لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣، فإن الأساس المنطقي لإطار الرصد والتقييم يتمثل في تعزيز ثقافة الإدارة من أجل تحقيق النتائج؛ وتعزيز المساءلة؛ وتعميق التكامل في القارة؛ وتشجيع المشاركة وتولي زمام المبادرة.

٢- وستكون هناك حاجة لتحقيق نتائج متكاملة وأطر إبلاغ متفق عليها وفقاً لكل مستوى لتحقيق فعالية المتابعة والاستعراض على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني. وفي ضوء الأهداف المرجوة والمتعلقة بإجراء المتابعة والاستعراض لعمليات الخطتين، فإن نجاح هذه العمليات سيعتمد على القدرة على ما يلي: '١' تعزيز التنفيذ لتحقيق نتائج ملموسة؛ '٢' وتحقيق المساءلة الفعالة وخاصة تجاه المواطنين. وسيكون من الصعب تقييم هاتين النقطتين في غياب الأطر

المتكاملة لتحقيق النتائج والإبلاغ ذات الصلة. ويمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع شركاء آخرين القيام بدور هام في ترجمة إطار النتائج المتكاملة المتفق عليه على المستوى الإقليمي إلى أطر متكاملة تمتلكها البلدان. وسيتطلب النجاح أيضاً أن تكون أولاً الممارسة الفعلية للمتابعة والاستعراض على مختلف المستويات متعددة القطاعات وتشرك مختلف أصحاب المصلحة على أساس مفهوم كفالة ألا يتخلف عن الركب أحدٌ. وثانياً، ينبغي أن توفر عملية المتابعة والاستعراض الجاري القيام بها مساحة ووقتاً كافيين للتفكّر في الخبرات والدروس المستفادة وتبادلها، وتحديد وصياغة الإجراءات التي من شأنها تعزيز التنفيذ المتكامل للخطتين بهدف تحقيق نتائج تحويلية شاملة.

٣- ولكي تحقق الخطتان الناجح وتفيان بولايتيهما، هناك حاجة لضمان تحقيق روابط فعالة بين عمليتي المتابعة والاستعراض على مختلف المستويات على أساس مبدأ التبعية. وينص هيكل الرصد والتقييم لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ بوضوح على الحرص على احترام مبدأ التبعية. وعليه، هناك أدوار واضحة لرفع التقارير والاستجابة من وإلى مختلف المستويات. وتنص خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً على إقامة روابط بين مختلف مستويات المتابعة. فتنص على أن العمليات الإقليمية الشاملة سوف تعتمد على الاستعراضات على المستوى الوطني وتساهم في المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ثانياً- المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي

٤- سيساعد وجود صوت قوي وموحد وسط المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى أفريقيا على الدعوة وحشد الدعم للتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من بين أمور أخرى لتوفير القيادة والتوجيهات والتوصيات السياسية من أجل التنمية المستدامة، ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتعددة القطاعات على جميع المستويات. وتتصف خطة عام ٢٠٣٠ بأنها أكثر اقتضاباً بشأن دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ على أنه المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيضطلع بالدور المركزي في رصد أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي[١]. وسيسهل المنتدى تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، ويوفر القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات من أجل المتابعة.

٥- وعلى الرغم من أن متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٦٣ على المستوى العالمي لم تحدَّد كيفيتها، فإنه يمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يكون بمثابة منصة هامة لحشد الدعم وتحفيز

[١] الفقرة ٤٧.

تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على نحو متكامل. ويمكن تحقيق ذلك لكون خطة عام ٢٠٣٠ تؤكد على ضرورة دعم خطة عام ٢٠٦٣[٢]. وهذا ما يضع المسؤولية على عاتق أفريقيا لرفع مستوى الفهم والتقدير الجماعي على المستوى العالمي لأربعة جوانب مرتبطة بعضها ببعض، وهي: '١' العلاقة المعقدة والتآزر القائمان بين الخطتين وصلتهما المتبادلة بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؛ '٢' التزام بلدان المنطقة الفريد والمزدوج بتنفيذ الخطتين وبالتالي استعراضهما؛ '٣' أهمية إيلاء اهتمام متساوٍ للخطتين؛ '٤' الانخراط والدعم المطلوبان من أجل تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطتين بصورة متكاملة وفعالة. ولتحقيق ذلك على نحو فعال، ينبغي أن يعلو صوت أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى واضحاً ومتسقاً وموحداً. وينبغي أن يكون هناك موقف واضح وموحد منبثق عن مختلف المدخلات والعمليات التي تشكل مداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتشمل تلك العمليات والمدخلات ما يلي:

(أ) الاستعراضات القطرية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشارك ستة بلدان[٣] أفريقية ضمن البلدان الـ ٢٢ التي قدمت الاستعراضات الطوعية لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦؛

(ب) الاستعراضات المواضيعية بشأن التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا الشاملة المقرر إجراؤها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ج) الإبلاغ الطوعي من قبل البلدان وتقارير مختلف الشركاء في أفريقيا؛

(د) مدخلات أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي يقدمها منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛

(هـ) مدخلات أفريقيا في التقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعده الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة؛

(و) تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي من شأنه تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات.

[٢] الفقرة ٤٢ من خطة عام ٢٠٣٠.

[٣] البلدان الأفريقية الستة هي أوغندا، وتوغو، وسيراليون، ومدغشقر، ومصر، والمغرب.

٦- ومن خلال مثل هذا الصوت المشترك والقوي والمشاركة الفعالة والمساهمة في العمليات المذكورة أعلاه، تكون أفريقيا مستعدة لحشد الدعم للمنطقة من أجل تنفيذ الخطتين بفعالية وكفاءة وبطريقة متكاملة.

٧- وتكمن أهمية المتابعة والاستعراض خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى على وجه التحديد في مساعدة أفريقيا على الاستفادة من التمويل وغيره من وسائل التنفيذ من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على نحو متكامل. والجدير بالذكر أن متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ ونتائج خطة عمل أديس أبابا التي توفر إطاراً على المستوى العالمي لوسائل تنفيذ التنمية المستدامة، ستتلاقى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وهذا ما يجعل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى منصة للدعوة لتمويل التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٨- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتضمن التزامات هامة تعتبر حيوية لفعالية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وتشمل هذه الالتزامات دعم خطة عام ٢٠٦٣ بما في ذلك خطة السنوات العشر الأولى من تنفيذها؛ وإيجاد أطر متسقة للسياسات والتمويل والتجارة والتكنولوجيا لحماية النظم الإيكولوجية وإدارتها واستعادتها، وبناء القدرة على التكيف، والحد من التلوث ومكافحة تغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي. وتتمثل الالتزامات الرئيسية الأخرى في تحسين إطار السياسات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وفصل المساعدة الإنمائية الرسمية عن تمويل المناخ؛ ودعم تخفيف عبء الديون؛ وخفض تكلفة التحويلات؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وإضافة إلى ذلك، تم الالتزام بدعم تطوير الهياكل الأساسية؛ والتصنيع الشامل والمستدام؛ وآلية تيسير التكنولوجيا.

٩- وجرى تأسيس منتدى سنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة معني بتمويل التنمية وتكليفه بمتابعة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وعقدت الدورة الافتتاحية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى المشاركة بفعالية في هذا المنتدى السنوي نظراً إلى أنه سوف يصدر مدخلات أساسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن متابعة التمويل بما في ذلك الوسائل الأخرى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثالثاً- المتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي/القاري

١٠- سوف تتطلب المتابعة والاستعراض المتكاملان مواءمة واعتماد هيكل إقليمي/ قاري مشترك لمتابعة واستعراض الخطتين. وسوف يشكل هيكل المتابعة المشترك الأساس القوي الذي تتكئ عليه أفريقيا للتوصل إلى موقف موحد وقوي لحشد الدعم على جميع المستويات بغية دفع التنفيذ المتكامل والفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إلى الأمام. وقررت الجمعية العامة، من خلال القرار ٢٩٠/٦٧ أن تستفيد اجتماعات المنتدى التي تعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من العمليات التحضيرية؛ وسلمت بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة. وفي هذا القرار، دعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، التي من ضمنها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى المساهمة في أعمال المنتدى، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية عند الاقتضاء.

١١- وتمشياً مع هذا القرار، أُنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ بموجب القرار رقم ٩٣٠ (د-٤٨) الصادر عن الاجتماع السنوي المشترك الثامن للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (المؤتمر الوزاري) الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٥. ويعمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بمثابة الهيئة القائمة على متابعة واستعراض تنفيذ التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وتنص خطة عام ٢٠٣٠ على أن ”المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من شأنهما أن يتيحا عند اللزوم فرصا مفيدة للتعلم من الأقران بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الأهداف المشتركة. وترحب في هذا الصدد، بتعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية“.

١٢- وتتضمن مبادرات المسار السريع الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ إنشاء منتدى أفريقي سنوي. فقد صُمم هذا المنتدى بحيث يضم القادة السياسيين، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لمناقشة التطورات والقيود فضلاً عن التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق تطلعات وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

١٣- وتدعو خطة عام ٢٠٦٣ لعقد منتدى أفريقي سنوي من شأنه، من بين أمور أخرى اتخاذ الإجراءات بناء على التقارير المرحلية عن خطة عام ٢٠٦٣، وتشجيع أصحاب المصلحة على التعجيل بتحقيق الخطة، والتعرف على أفضل الممارسات والجهات المناصرة للتعجيل بالتنفيذ.

١٤- ومن الواضح أن إنشاء منتدى أفريقي سنوي باعتباره آلية قارية للمتابعة والاستعراض لخطة عام ٢٠٦٣ مع وجود منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، سيلقي بالتزام مزدوج على الدول الأعضاء والشركاء. فغالباً ما ستشكل تلك الازدواجية عبئاً على عاتق الدول الأعضاء كما سيولد ازدواجية في ضوء أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٥- وعلاوة على ذلك، وفي سياق التركيز على المتابعة والاستعراض، ستجري مفوضية الاتحاد الأفريقي مشاورات سنوية بين أجهزة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بينما سيعقد البرلمان الأفريقي مشاورات سنوية مع الهيئات التشريعية الأفريقية؛ كما سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي مشاورات ثنائية سنوية مع مجموعات التنسيق التابعة للدول

الأعضاء بشأن خطة عام ٢٠٦٣[٤]. وتضم أفريقيا العديد من المنتديات التي يمكن أن تدعم الاستعراضات المواضيعية لخطة عام ٢٠٣٠ التي يمكن الاضطلاع بها تحت رعاية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وتشمل تلك المنتديات مختلف اللجان النظامية التابعة للجنة الاقتصادية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والمؤتمر الوزاري،[٥] والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والهيئات الوزارية الأفريقية الأخرى ذات الصلة؛ والاجتماعات الإقليمية الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٦- لذلك، سيكون هناك عدد لا يحصى من عمليات الإبلاغ والمتابعة تنبثق عنها نتائج متنوعة تحتاج بالتأكيد إلى تنسيق إذا ما أردنا أن يكون للمنطقة موقف قوي وموحد. واعترافاً بذلك، اعتمد المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٦ قراراً يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعيين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز ومتابعته بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومواءمة مشاورات هذا المنتدى مع دورة رفع التقارير السنوية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتوسيع هذا المنتدى ليشمل استعراض التقدم المحرز والتحديات والثغرات الموجودة في الوفاء بالالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا. وفي السياق نفسه، قرر المؤتمر الوزاري أن يستند منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى المنابر القائمة، وذلك بتفادي إنشاء هياكل إدارية إضافية، وسوف يعزز التنسيق والاتساق، ويستفيد من أفضل الممارسات ويتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وقرر المؤتمر الوزاري أيضاً ضرورة تنفيذ جميع النواتج الإقليمية الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي الاضطلاع بها بصورة متسلسلة ومتزامنة مع أنشطة المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، وذلك لكفالة أن تسهم تلك الاستعراضات الإقليمية في تقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٧- ومن الواضح، أنه لم يتم الانتهاء بعد من تنسيق هيكل متابعة واستعراض الخطتين. وفي غياب عمليات المتابعة المنسقة، قد تقوَّض عملية التوصل إلى مواقف مشتركة وقوية بشأن التنفيذ المتكامل للخطتين. وبهذا الشكل، تتعرض المنطقة لخطر الوصول إلى المنتديات العالمية وغيرها من خارج المنطقة بمواقف مبعثرة يمكن أن تخرج عملية التنفيذ المتكامل للخطتين عن مسارها الصحيح. وتتجلى قيمة المنتديات المشتركة والمواقف الموحدة والقوية بشكل واضح في النجاح الذي أحرزته أفريقيا

[٤] خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣.

[٥] عادة ما يستخدم مصطلح ''المؤتمر الوزاري'' للإشارة إلى الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

من خلال اعتماد المواقف الموحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واتفاقية تغير المناخ والتحضيرات لمؤتمر ريو+٢٠.

١٨- وحسبما تم الاتفاق عليه، لا غنى عن وجود مجموعة متكاملة من المؤشرات على المستوى الإقليمي مبنية على إطار النتائج المتكامل لتعزيز المتابعة والاستعراض المتكاملين على المستوى الإقليمي. وهناك حاجة لتطوير المؤشرات المتكاملة الرئيسية والاتفاق بشأنها. وينبغي أن تتناغم جيداً مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق تقدم ملموس وتسهيل المساءلة بشأن الأهداف المستدامة والتطلعات الواردة في الخطتين.

١٩- ومن شأن إيجاد إطار شامل للرصد متمحور حول مجموعة أساسية متكاملة من المؤشرات أن يكون بمثابة الأساس لوضع إطار إبلاغ موحد على الصعيد الإقليمي. ومن المتوقع أن يتم الإبلاغ من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة، من أجل دعم المداولات خلال منتدى الاستعراض المشترك للخطتين.

٢٠- وسترجع مجموعة المؤشرات الأساسية بالفائدة على تسهيل عملية المتابعة والاستعراض المتكاملين على المستوى الوطني.

رابعاً- الصعيد الوطني

٢١- يقر كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بأن المتابعة والاستعراض بشكل فعال على المستوى الوطني أمر حيوي. وذلك بناء على أن نتائج المتابعة والاستعراض على المستوى القطري ستكون بمثابة حجر الأساس لتعزيز سياسات وإجراءات ملموسة وموثوق بها على جميع المستويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣. وتدرك خطة عام ٢٠٣٠ بأن المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني هما بمثابة المحور الأساسي للمتابعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء. فتنص على أن العمليات الإقليمية الشاملة سوف تعتمد على الاستعراضات على المستوى الوطني وتساهم في المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد لخص الأمين العام للأمم المتحدة جيداً أهمية المتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، حيث لاحظ أنه على الرغم من ضرورة وأهمية المتابعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إلا أن الدول الأعضاء قد ''شددت على

أن العنصر الأساسي في متابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيكون العمل على الصعيد الوطني"[٦].

٢٢- وسوف تتطلب متابعة واستعراض الخطتين بصورة متكاملة على المستوى الوطني تلقي الرعاية الصحيحة من خلال تعزيز العمليات والأنظمة ذات الصلة التي تقدم لها الدعم. وفي حين تقدم الخطتان المرونة التي تمكِّن البلدان من اعتماد عمليات المتابعة والاستعراض الملائمة على المستويين الوطني ودون الوطني، فإنهما تقدمان أيضاً المبادئ[٧]، والمعايير وتلقيان الضوء على الأدوات المطلوبة لتحقيق فعالية المتابعة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن بعض أهم الجوانب التي لها آثار على وضع وتعزيز العمليات والأنظمة المعنية لضمان فعالية المتابعة والاستعراض المتكاملين على الصعيد الوطني.

(أ) تولي زمام المبادرة الوطنية والإشراك:

- من المؤكد أن تولي زمام المبادرة الوطنية لعملية المتابعة ستكون محورية بالنظر إلى أن نتيجة العمليات على المستوى الوطني ستشكل الأساس للاستعراضات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعليه، ينبغي أن تجرى تلك الاستعراضات المتعلقة بالتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بقيادة البلدان ونابعة منها.
- وتنص خطة عام ٢٠٦٣ بشكل قاطع على أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في الرصد والتقييم تمثل عامل نجاح حاسم، في حين تنص خطة عام ٢٠٣٠ على ضرورة أن تعتمد الاستعراضات على مساهمات الشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويمكن للبرلمانات الوطنية، وغيرها من المؤسسات دعم تلك العمليات. وتتيح العمليات الاحتوائية التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة فرصة أكبر لتحقيق نتائج عادلة.

(ب) رصد وتقييم الأطر والبيانات:

- ينبغي أن تكون الاستعراضات منتظمة؛
- من الأهمية بمكان أن تكون عمليات الاستعراض صارمة، وتستند إلى الأدلة، وتسترشد بعمليات التقييم التي تقودها البلدان؛

[٦] الأمم المتحدة ٢٠١٦ المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، تقرير الأمين العام، A/70/684.

[٧] أنظر على سبيل المثال الفقرة ٧٤ من خطة عام ٢٠٣٠ والتي تحدد المبادئ التي ستوجه متابعة واستعراض العمليات على جميع المستويات.

- تتولى البلدان مسؤولية رصد وتقييم كل من عمليات ونتائج التنفيذ؛
- ينبغي أن تستند العملية إلى الجودة العالية، وأن يسهل استيعابها، وتحقيقها في الوقت المناسب وأن تكون موثوقة ومفصلة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق ووضع الهجرة والعجز والموقع الجغرافي. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدراج اعتبارات أخرى وفقاً لخصائص كل بلد؛
- هناك حاجة لضمان مواءمة البيانات عبر البلدان؛ واعتماد نظم موحدة للرصد والتقييم، إذ سيصعب التجميع/مقارنة الأداء من دون هذه المؤشرات؛
- وتحتاج البلدان إلى مجموعات وطنية أساسية من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات.

٢٣- ولهذا السبب، حتى وإن امتلكت البلدان أدوات وعمليات قابلة للنشر، لا بد أن تخضع تلك الأدوات والعمليات للاختبار الحاسم الذي تم وضعه للمتابعة والاستعراض بصورة متكاملة.

خامساً- الاستنتاجات

٢٤- تعد عملية متابعة واستعراض خطتي عام ٢٠٦٣ وعام ٢٠٣٠ أمراً بالغ الأهمية لتقييم التقدم المحرز، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ والتعرف على السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف والتطلعات التي تم وضعها. وستتطلب مراجعة ومتابعة الخطتين بصورة شاملة ومتكاملة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛ وأطر رصد وإبلاغ متكاملة ونظم متابعة منسقة بما في ذلك الهيئات على المستويين الوطني والإقليمي. وستمكن تلك الأطر أفريقيا من اتخاذ موقف موحد وقوي من أجل حشد الدعم الدولي لتنفيذ الخطتين على نحو متكامل. ويتيح منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة فرصة لبلوغ ذلك الموقف والدعوة له في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولا غنى عن إيجاد مجموعة من البيانات مفصلة تكون عالية الجودة وموثوقة في الوقت المناسب لتحقيق عملية المتابعة بصورة فعالة.